MENAFEM
الحركة النسوية للعدالة الاقتصادية، الايكولجية و التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
MenaFem Movement for Economic, Development And Ecological Justice

بيان مينافيم بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد النساء

يشهد العالم في هذه الفترة أعلى نسبة صراعات تم تسجيلها منذ سنة 1946، حيث تعرف منطقة الجنوب تصاعدا مهولا في إشعال الحروب والنزاعات والصراعات، وما يترتب عنها من ضحايا أغلبهن من النساء. فهناك حوالي 676 مليون امرأة وفتاة تعشن بالقرب من مناطق النزاعات المميتة، وفق تقرير الأمم المتحدة، وهو أعلى رقم منذ التسعينيات. كما ارتفع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات بنسبة 87 في المائة خلال سنتين فقط، بينما تضاعفت الخسائر المدنية بين النساء والأطفال 4 مرات خلال العامين الماضيين؛ دون الحاجة إلى التأكيد على أن الأرقام لا تمثل الواقع تماما.

.

إن هذه التقارير والإحصاءات تؤكد على استمرار العالم في استباحة النساء أجسادا وحقوقا، واستعمالهن وقودا لنار الحرب وتسعيرها. رغم ذلك؛ لا تكاد تشهد طاولات المفاوضات حول السلام حضورا نسائيا. ففي عام 2024 مثلاً، لم تكن هناك أي مشاركة نسائية في 9 من أصل 10 عمليات سلام حول العالم، ولم تتجاوز نسبة النساء 7 في المائة من المفاوضين، و14 في المائة من الوسطاء. رغم مرور 25 عاما على إصدار مجلس الأمن لأجندة المرأة والسلام والأمن، التي تزعم سعيها إلى تحسين تمثيل المرأة في عمليات السلام، وتقديرها بوصفها عنصرا فاعلا وحاسما في تحقيقه.

بالإضافة إلى ذلك، يتم تضييق التمويل على المنظمات النسائية المحلية رغم دورها الكبير في التخفيف من آثار الأزمات، حسبما صرح به الأمين العام للأمم المتحدة في مجلس الأمن، فهناك ما يقارب 90 في المائة من المجموعات المحلية التي تقودها النساء في مناطق النزاع، أبلغت عن مرورها بضائقة مالية منذ أشهر وأنها على وشك الإغلاق.

إن تزايد الصراعات وارتفاع رأسمال الحروب وتسريع عجلة إنتاج الأسلحة، لا يؤدي إلى خسائر بشرية يمكن اختزالها في جدول من الأرقام يضم خانات: الجرحى والقتلى والمعطوبين والمفقودين والرهائن والأسرى؛ بل إنه يتجاوز ذلك إلى الإسهام في تدمير الكوكب وتغيير المناخ. كل حرب معلنة هي حرب بيئية ومناخية بالضرورة، وما تفعله إسرائيل دليل واضح على ذلك. فقد تسببت حرب السابع من أكتوبر، بحسب تقارير دولية، في أضرار جسيمة داخل غزة طالت البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والبنية الأساسية الزراعية بما فيها أنظمة الري ووحدات التخزين، بسبب القصف "الإسرائيلي"، قد يستغرق التعافي منها عدة سنوات، مما سيؤثر بشكل واضح على الإنتاج الزراعي مستقبلا. وأدى تدمير الغطاء النباتي وضغط التربة من جراء الغارات الجوية وتحركات الدبابات إلى زيادة تدهور الأراضي ومخاطر التصحر.

واتسعت أضرار هذه الحرب البيئية إلى لبنان، فخلال الحرب بين البلدين، تسَّبب القصف 'الإسرائيلي" من خلال استخدام الفسفور الأبيض في حرائق متعِّددة، أتلفت المحاصيل والمناطق الطبيعية والبنية الأساسية، لا سّيما على طول الحدود الجنوبية. ودمرت القنابل الكيميائية الأنظمة الإيكولوجية ولوثت مصادر المياه والتربة، ومن المتوقع أن تدوم آثارها لعقود.

وقد تجاوزت أضرار هذه الحرب الصعيد المحلي لتصبح إبادة مناخية عالمية، بتعبير العديد من خبراء المناخ الذين حذروا من أن يظل التأثير المناخي لهذه الحرب حاضرا لعقود. فوفق دراسة أصدرتها صحيفة الغارديان البريطانية، تجاوزت البصمة الكربونية الناتجة عن العدوان الإسرائيلي على غزة خلال أول 15 شهرا، 31 مليون طنا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.وهي كمية تعادل أو تتجاوز الانبعاثات السنوية لأكثر من 100 دولة.

تُظهر الدراسة أن إسرائيل مسؤولة عن 99% من الانبعاثات المناخية المرتبطة بالحرب ما بين عامي 2023 و 2025، وأن 30% من الانبعاثات تعود إلى عمليات شحن الأسلحة والإمدادات العسكرية الأميركية إلى "إسرائيل"، والتي تجاوزت 50 ألف طن، عبر طائرات وسفن ضخمة ذات بصمة كربونية عالية. بينما نتجت 20% أخرى عن القصف الجوي، والدبابات، وطائرات الاستطلاع، ومصانع الأسلحة.

إن التغيرات المناخية ليست بالمجال البعيد عن قضايا النساء، بل إننا لن نستطيع مواجهة هذه التغيرات وإيجاد حلول لها؛ دون الوعي بآثارها العميقة على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، فارتفاع درجات الحرارة والكوارث الطبيعية مثل: الفيضانات والجفاف وموجات الحر الشديد، تضاعف نسبة تعرض النساء للمخاطر الصحية، وتمنعهن في أحيان كثيرة من الوصول إلى الخدمات.

وبما أن النسبة الأكبر من العاملين في القطاع الزراعي من النساء، فإن تدهور الزراعة وتراجع الأمن الغذائي بسبب الجفاف والفيضانات، يمس النساء بشكل مباشر و مضاعف. بالإضافة إلى ذلك، تدفع الظروف المناخية القاسية النساء في كثير من البلدان للهجرة، مما يجعلهن معرضات للكثير من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لضعف التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء، الذي يحول أيضا دون مشاركتهن في اتخاذ القرارات.

خلال حملة 16 يوما ضد العنف، تسعى مينافيم بصفتها حركة تهتم بالاقتصاد النسوي والعدالة الإيكولوجية في دول الجنوب العالمي، إلى التأكيد على أن قضايا المناخ جزء أساسي من فهمنا للعنف الممنهج ضد النساء، كما تسعى إلى تسليط الضوء على العنف الاقتصادي، الذي يتم تجاهله عادة رغم أنه لا يقل خطورة عن العنف الجنسي والجسدي، ويتجلى في تأثير سياسة التقشف على النساء العاملات وربات البيوت، بوصفهن مديرات للبيوت ومنتجات غير مدفوعات الأجر.

كما تسعى أيضا إلى إبراز حجم الضرر الذي يطال النساء بفعل السياسات النيوليبرالية، التي ترسخ التبعية في قطاعات الزراعة والتغذية، والتي لا تؤثر على نضوب الموارد فقط؛ بل أيضا على النساء بشكل رئيسي، لكونهن يمثلن النسبة الأعلى من العاملين في القطاع الزراعي، وهن المسؤولات عن جلب المياه وضمان الأمن الغذائي داخل الأسر.